

نافيةً تواطؤها أو تعاونها مع أي جهة تهدف إلى زعزعة أمن حضرموت، جاء ذلك في الاجتماع الذي عقدته اللجنة برئاسة المحافظ مبخوت بن ماضي، والمكرّس لمناقشة الوضع الأمني وتعزيز الإجراءات الأمنية لمواجهة عمليات التجنيد خارج الأطر الرسمية لوزارة الدفاع والداخلية، وحذّرت اللجنة الجهات التي تُنشئ تشكيلات، وقالت اللجنة في بيانها إنها اطّلت على ما ورد في بيان من أطلقوا على أنفسهم "مؤتمر حضرموت الجامع"، والذي تضمّن اتهامات خطيرة وُجّهت إلى اللجنة الأمنية بحضرموت. وأضافت: "تنفي اللجنة الأمنية في حضرموت بشكل قاطع ما ورد في البيان من ادعاءات عن تواطؤ أو تعاون مع أي جهة تهدف إلى زعزعة أمن المحافظة، وتؤكد أن عملها يلتزم بأعلى معايير الوطنية، وأشارت إلى أنها استدعت قادة الألوية المرابطة عند مداخل ساحل حضرموت لحضور اجتماع اللجنة الأمنية، وطالبت اللجنة الأمنية بحضرموت مجلس القيادة الرئاسي وقيادة التحالف العربي بمحاسبة مطلق هذه الادعاءات التحريضية ومن يقف خلفها، وتساءلت اللجنة عن الصفة القانونية لـ "مؤتمر حضرموت الجامع" ومدى تمثيله للإرادة الحضرية، وطالبت الجهات التي وقّعت على البيان بالكشف عن الهيئة التمثيلية التي اتخذت قرار النشر، واعتبرت اللجنة الأمنية في حضرموت أن الخطابات التحريضية التي تُطلق دون توافق جماعي حقيقي تُهدد السلم الاجتماعي،